**قسم العلوم السياسية**

**سنة ثانية لسانس**

**مقياس :الدولة والمجتمع المدني**

**مشكلات العلاقة بين المجتمع المدني والدولة**

 الواقع يختلف دائما عن المثال في ضوء مستوى الشرعية ووعي الدولة والقوي الفاعلة معها بأهمية تحديد معالم واضحة للصالح العام، ومستوى وعي النخبة بأهمية التفاوض والمداولة في صنع القرار، وهناك عدة مشكلات تمنع تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بشكل جيد

**- تلضخم أجهزة الدولة:** التي تجعل المجتمع مشدودا لأعلى بشكل دائم لا يتحرك إلا بمشيئة الإدارة المركزية، وينحسر دور المجتمع المدني ويصيب الشلل القوى الاجتماعية المختلفة ، فمعظم هذه الدول تأسست في أحضان القوى الاستعمارية وبعد استقلال دولها احتفظت بنفس الأجهزة الاستعمارية ووسعت من أدواتها فصارت أكثر تضخما من المجتمع، ويتضخم دور المركز على حساب الأطراف، ويكون صوت الدولة وأجهزتها هو الأعلى وتتشتت قوي المجتمع المدني وقد تفقد قدرتها على التنظيم والتدبر والتفاوض.

**- الدولة والحياد بين الطبقات والقوي الاجتماعية:** ففي النظم الاشتراكية انحازت الدولة للطبقات العاملة ولكنها فشلت في منع ظهور فئات متميزة وهم الذين يحتلون أماكن قيادية في الحزب الواحد، أما الدولة في المجتمع الرأسمالي فوقفت في صف مالكي الثروة، وإن كان هذا الرأي تغير تحت وطأة التيارات الاشتراكية الليبرالية. لا تستطيع الدولة أن تحقق مصالحها وهي في وضع متحيز لطبقة معينة، حيث يحقق لها الاستقلال أمرين: عدم سيطرة فئة معينة على قرارات الدولة وعلى أجهزتها الحاكمة، وتحقيق القوة اللازمة لتحقيق السيادة على الأرض والبشر، لأن التحيز يحرم الدولة من بعض قوتها لصالح الفئات التي تتحيز لها، ومن المتوقع أن يفرز التحيز ضروبا من الامتعاض واليأس يتضافر مع الشعور بالحرمان النسبي وينتج مجتمع مدني يفضل ضروب من التطرف والعنف.

**- ضعف المجال العام:** يمتد الفضاء العام الذي يصنعه الأفراد عبر لقاءاتهم وتنظيماتهم المستقلة ليناقشوا الشأن العام عبر حوار نقدي بناء - من جلسات النقاش الخاصة إلى المناقشات الأكثر تنظيم داخل المؤسسات المدنية وجماعات المصالح والحركات الاجتماعية، وتساهم المفاوضات والمناقشات داخل المجال العام في إثراء العملية الديمقراطية وإدراك الصالح العام وتحديد سبل تحقيقه.

يتطلب المجال العام شروط منها : أن يتأسس على المساواة والإدراك الواعي بأن هدف النقاش هو الصالح العام فلا ينبغي احتكاره من قبل قلة أو جماعة فهو مفتوح لكل الاتجاهات والتيارات حيث يتأسس النقاش على مبدأ عقلاني رشيد يقوم على الاختيار الحر والتفاوض الحر، كما أنه يتأسس على فعل اتصالي مع القوي والاتجاهات داخل المجالات الأخرى، والنقاش داخله إيجابي لا يهدف للمعارضة من أجل المعارضة فقط بل من اجل المصلحة العامة .

صحة المجال العام تضمن توازنة بين الدولة والتنظيمات المدنية، حيث يتاح للأخيرة المشاركة بفاعلية في عملية تبادل ثقافي وسياسي حيث يوجد مفهوم محدد للصالح العام. عندما تعجز النخب السياسية والمدنية عن التوصل لاتفاق عام حول المبادئ العامة للمجتمع من ناحية وأسس الحوار والتفاوض من ناحية أخرى ستسعى كل جماعة أن تفهم الفضاء العام على انه فضاؤها فحسب، وإذا ما تخلت في حوار أو تفاوض فمن أجل مصلحة خاصة أو هدف عملي سريع، ويتحول المجتمع لجزر متفرقة ويزداد التباعد الاجتماعي ويفقد المجتمع أحد أهم أسس النظام الاجتماعي العام.

**- ضعف فاعلية التخب المدنية:** الدولة القروية تنتج مجتمع مدني فعال والعكس صحيح، فقوة الدولة من قوة مجتمعها المدني وقوة المجتمع المدني من فاعلية أداء الدولة وحرصها على مشاركة كافة القوى في عملية صنع السياسات العامة وتنفيذها.

 وبالتالي فمشکلات تأسيس الدولة الوطنية تنعكس على مشكلات تأسيس المجتمع المدني، فالدولة التي نشأت في كنف الاستعمار وتضخمت أجهزتها تنتج مجتمع مدني ضعيف، كذلك النخب السياسية التي أنقذت المجتمع من الاستعمار تمنح نفسها حقوقا مطلقة في إدارة المجتمع وتوجيه أجهزة الدولة في إطار أيديولوجية قومية توحد بين النخب والوطن، وبالتالي كما احتكرت النخب الدولة ستحتكر المجتمع المدني إلى درجة أن تسمي المؤسسات المدنية بأسماء أهلها ومؤسسيها بإسم شخص بذاته.

 تعقد المشكلة عندما تجد النخب المحلية قد تشكلت من أحضان الطبقة الوسطى وبدلا من أن تعكس طموحاتها وأساليبها في العمل نجدها تميل للإنشطار والانشقاق وتكوين جماعات منتاحرة تليها ميول واضحة نحو الأوليجاركية ولا تسمح بتوران سريع للنخب ولديها ميول إحتكارية، فتكون نخب غير متجانسة ومفككة مثلها مثل الطبقة التي أفرزتها.

 العلاقة بين تشكيلات المجتمع المدني والدولة غير واضحة الحدود، ففي ظروف معينة قد لا يسمح المجال السياسي للمجال الاجتماعي أن يستقل استقلالا كاملا بحيث يسيطر عليه تشريعيا ويتدخل في شؤونه ويثبت أعوانه عبر السجل المدني، بل وتقدم الدولة نفسها على إنشاء تنظيمات تبدو وكأنها تنظيمات مدنية.

 ومن ناحية أخرى تجد بعض أعضاء التنظيمات المدنية لا يرفعون شعار الاستقلال عن الدولة بقدر ما يهرولون نحوها، ويصيح المجتمع المدني لا وسيلة للتداول والنقاش والمشاركة بل للولوج لعالم السياسة.

 ولا تحاول المنظمات الأكثر استقلالا عن الدولة أن تجعل من استقلالها وسيلة لمناقشة الصالح العام بقدر ما هو وسيلة لتجاوز الدولة بالدفاع عن أجندات عولمية ممولا بشكل يمنح النخب المدنية تميزا اجتماعيا وسياسيا.